

## الفصل الخامس

### العولة وحضارة السوق

(١)

### الأسرة وحضارة السوق

ليس صحيحا ما قاله الكثيرون عن مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية ، الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ من أن الوثيقة الأساسية المعدة للمناقشة فى هذا المؤتمر ، تدعو إلى ممارسة الرذيلة والإجهاض والشذوذ الجنسى وممارسة الجنس خارج الزواج. ولكن الصحيح هو أن الوثيقة تبدي تسامحا غربيا إزاء هذا كله.

ومن ثم فليس صحيحا القول بأن الضجة الكبيرة التى ثارت حول هذا المؤتمر كانت ضجة مقتعلة أو ليست فى محلها أو أن الذين فجروها لا بد أنهم لم يقرءوا الوثيقة. فالوثيقة خطيرة حقا مثلما زعم أنصارها ومعارضوها على السواء ، ولهذا فقد كانت وسوف تظل مدة طويلة ، جديرة بالمناقشة وتستحق ما ثار وسوف يثور حولها من جدل.

وأصاح القارئ بانى لم أكن أتوقع قبل قراءة الوثيقة ، أن أجد فيها تعبيريا واضحا بهذه الدرجة عن مبدأ الحرية الفردية ، وأن تذهب إلى هذا الحد فى التساهل مع الميول والأهواء الشخصية. «الفرد» فى نظر وثيقة هذا المؤتمر هو الأساس ، ومصالحته ورغباته هى المعيار ، لا العائلة ولا الأمة ولا الدين ولا التقاليد ولا العرف. وكل ما تفرضه العائلة أو الأمة أو الدين أو التقاليد من قيود ، من حق الفرد التخلص منها ، والوثيقة تقف معه فى محاولة الفرار من هذه القيود.

على ضوء هذا يمكن أن نفهم موقف الوثيقة من الحرية الجنسية والشذوذ الجنسي والإجهاض. فالوثيقة نادرا ما يرد فيها لفظ «العائلة» أو «الأسرة» ، إلا عندما تشير إلى تنظيم الأسرة ، والمقصود بهذا ، كما هو معروف ، شيء لا يكاد يكون ذا علاقة بالأسرة.

وتفضل الوثيقة ، كبديل للفظ العائلة أو الأسرة ، أن تستخدم ألفاظا ذات معان مرنة للغاية تشمل أى شخصية ، دون الالتزام بأن يكون أحد الطرفين ذكرا والآخر امرأة ، فتحاول الوثيقة قدر الإمكان تجنب استخدام لفظ «الزوجين» وتفضل عليه لفظ «قرينين» (couple) ، ويندر في الوثيقة أن يرد لفظ «الزواج» ، وعندما تتكلم عن ممارسة الجنس لا تفترض وجود زواج ، بل تحرص باستمرار ، كلما جاء لفظ (قرينين couple) ، أن تضيف على الفور لفظ الفرد «أو الأفراد» (individuals) إذ ليس من الضروري في نظر الوثيقة أن تكون ممارسة الجنس هي دائما بين نفس الشخصين أو القرينين. وهي عندما تتكلم عن وسائل مكافحة مرض الإيدز لا تذكر من بين هذه الوسائل ، العفة الجنسية ، أو الامتناع عن ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج. والوثيقة تتكلم بإسهاب غريب عن ممارسة الجنس بين المراهقين دون أن تبدر منها أى عبارة تدل على الاستهجان ، وفي نفس الوقت تعبر الوثيقة بصراحة عن استهجانها للزواج المبكر ، وتفترض (رغبة في تخفيض معدل نمو السكان) أنه كلما تأخر سن الزواج كان هذا أفضل. لا شك إذن أن ممارسة الجنس بين المراهقين هي في نظر الوثيقة ، ممارسة خارج نطاق الزواج ، ومع هذا فهي تتكلم عنه وكأنه شيء لا تشوبه شائبة: المهم فقط أن يتجنب المراهقون الوقوع في الأمراض ، وهذا يتطلب توعيتهم وتقديم

الخدمات لهم المتعلقة بممارسة الجنس ومنع الحمل ، وتوفير منتهى السرية لهم ، واحترام حقهم فى الاحتفاظ بنشاطهم الجنسى سرا عن الجميع !

أما الإجهاض ، فالوثيقة وإن كانت لا تدعو إليه ، وتفضل عدم الاحتياج إليه ، فإنها لا تدينه ، حتى لو لم يكن فى الحمل أى خطر على الأم ، مادام «إجهاضا آمنا» أى المهم فقط فى نظر الوثيقة هو ألا يهدد الإجهاض حياة الأم ، وفيما عدا هذا فإنه لا غبار عليه .

والوثيقة تستخدم عبارة «الأمومة المبكرة» دون تمييز بين ما إذا كانت قد حدثت فى نطاق الزواج أو خارجه ، والشئ الوحيد الذى تستهجنه الوثيقة فى هذه الأمومة المبكرة ، فيما يبدو ، هو أنها تزيد من معدل نمو السكان ، كما أنها تقيد فرص الأم فى العمل والمساهمة فى الإنتاج !

الحرية الفردية إذن ، وإلى آخر مداها ، هى الفلسفة الكامنة وراء وثيقة مؤتمر السكان والتنمية . ومن حق واضعى الوثيقة ، بالطبع ، أن يتبنوا من الفلسفات الاجتماعية ما شاءوا ، ولكن ليس من حقهم أن يقدموها للعالم وكأنها تعبير عن موقف إنسانى عام ، يمثل آخر مراحل التقدم البشرى . هذا هو المرفوض . فلتعبر كل أمة أو حضارة عن قيمها كما تشاء ، ولكن ليس من حقها أن تصور قيمها الخاصة وكأنها «قيم الإنسان» فى أى مكان وزمان . وقد ساعد على الوقوع فى هذا الخطأ ، للأسف ، وعلى سهولة خداع الكثيرين من قراء الوثيقة ، اللغة التى كتبت بها ، وهى لغة تقارير الأمم المتحدة بوجه عام ، التى سعاها البعض بحق (unspeak) تشبيها لها بسا أسماه جورج أوزويل (new)

Speak) أو «اللغة الجديدة» ، فى الملحق الذى أرفقه بروايته الشهيرة (١٩٨٤) ، وكان يقصد بهذه اللغة الجديدة ما يمكن أن يشيع فى المستقبل من طريقة فى الكلام والكتابة ، عندما تسود الديكتاتورية فى المجتمع التكنولوجى المتقدم ، وتفرض على الناس طريقة فى التفكير تخدم مصالح الفئة الحاكمة وتتأصل من الفكر الإنسانى الأفكار القديمة عن العدل والجمال والحرية.. الخ ، وتغرس معانى جديدة تماما لهذه الكلمات ومناقضة للمعانى القديمة وإن كانت لا تزال تعبر عنها بنفس التعبيرات . «لغة الأمم المتحدة» هذه التى كتبت بها الوثيقة ، أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها لغة «لزجة» لا طعم لها ولا رائحة ، يختار أصحابها ألفاظهم بعناية فائقة توحى لقارئها بأن مضمونها هو مجرد تحصيل حاصل ، أو من قبيل البديهيات ، أو توحى بأنها لغة محايدة ، مع أن هذا الحياد المصطنع نفسه هو الذى يؤدى إلى تهريب قيم خاصة بمجتمع معين إلى غيره. مثال ذلك هو ما أشرنا إليه حالا من استخدام لفظ «قرنين» (couple) بدلا من زوجين . فلفظ «قرنين» أكثر حيادا ، لأنه لا يفترض رباطا قانونيا معنا ، ولكن حياده هذا هو الذى يجعل الشذوذ الجنسى والعلاقات الجنسية دون زواج أمرا مقبولا وجائزا لدى كاتب الوثيقة وقارئها.

ومن الواضح أن وثيقة مؤتمر السكان ، بتبنيها مبدأ الحرية الفردية فى العلاقات الاجتماعية وبين الجنسين ، إلى هذا المدى البعيد ، إنما تحاول أن تستميل إليها جماعات ضغط مهمة ، وتزداد قوتها يوما بعد يوم فى المجتمعات الغربية الراهنة ، وعلى الأخص الحركات النسوية الحديثة

التي ترفع شعار تحرير المرأة وتفهمه فهما خاصا ، والحركات المعبرة عن الشواذ جنسيا . فهذه الجماعات والحركات تبارك كل هذا الذي تعبر عنه الوثيقة من تسامح مع الحرية الجنسية خارج نطاق الزواج ، ومع حرية الإجهاض ، ومع الشواذ جنسيا ، فضلا عما تتضمنه الوثيقة من عبارات متكررة ، فى كل فرصة تسنح لذلك ، عن ضرورة التسوية بين الرجل والمرأة.

إن الدعوة إلى المساواة فى بعض الظروف تصبح واضحة الفساد والخطأ ، كما فى المثال الواقعى التالى الذى يتعلق بحكم صدر منذ وقت ليس بالبعيد من إحدى محاكم نيويورك يقضى بالمساواة فى المعاملة بين الرجل والمرأة فى أمر غريب حقا . وأصل القضية أن امرأة صعدت إلى إحدى سيارات النقل العام فى مدينة نيويورك وهى عارية الصدر تماما ، فتعرض لها بعض الركاب بالنقد مما انتهى إلى تدخل الشرطة حيث اعتبر تصرف المرأة تصرفا غير لائق . رفعت المرأة دعوى ضد الشركة تطالب بالتعويض على أساس أن تعرض الشرطة لها فى هذا الأمر ، يدخل فى باب التمييز فى المعاملة بين الرجل والمرأة ، وهو تمييز منعه الدستور ، إذ مادام يسمح للرجل بركوب السيارات العامة وهو عارى الصدر ، دون أن يتعرض له أحد ، فالواجب أن يكون كذلك الموقف من المرأة. والمدعش أن المحكمة أخذت بدعواها وحكمت لها ضد الشرطة ، ومن ثم أصبح من المسموح به ، من الآن فصاعداً ، أن تسير النساء عاريات الصدور فى الطريق العام والسيارات العامة.. الخ.

الحكم واضح الفساد ، ولكنه يعكس إتجاها متزايد القوة لدى رأى العام الأمريكى ، ويفهم المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة هذا الفهم الغريب.

وأخشى أن وثيقة مؤتمر السكان ، وإن لم تكن قد وصلت بعد إلى هذا الحد ، فإنها توحى بأنها على وشك أن تصل إليه . ففي الوثيقة عبارات عن ضرورة اشتراك الرجل فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ، أسوة بالنساء ، دون أن تأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجال والنساء فى المجتمعات المختلفة ، وكان الهدف الأسمى ، فى نظر الوثيقة ، هو تمكين المرأة من العمل خارج المنزل . ولكن إطلاق حرية النساء فى العمل خارج المنزل لا يعنى أن عمل النساء فى الخارج ، بأجر ، ولحساب الغير ، هو بالضرورة أكثر تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية ، فى جميع الأحوال ، وفى نظر جميع الأسر ، من عمل المرأة داخل المنزل ، دون أجر ، وفى خدمة أسرتها. إن هذه النظرة التى تسود وثيقة مؤتمر السكان ، تتفق بالطبع ، تمام الاتفاق ، مع اعتبارها الأسرة الصغيرة ، دائماً وفى جميع الأحوال ، أكثر تحقيقاً للرفاهية من الأسرة الكبيرة ، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد ، هو أهم عامل من عوامل الرفاهية ، يتضاءل إلى جانبه أى اعتبارات أخرى تتعلق بالعلاقات الأسرية أو غيرها.



إذا تأملنا نمط التفكير الكامن وراء كل هذه المواقف التى تعبر عنها وثيقة مؤتمر السكان ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها كلها تعبر عما يمكن تسميته «حضارة السوق» أى الحضارة (أو نمط الحياة) التى بزغت فى أوروبا الغربية منذ نحو ثلاثة قرون أو أكثر قليلاً ، ونمت وترعرعت ولا تزال تنمو وتقرع ، والتى تتسم بسيادة قيم البيع والشراء ، والإدراج المتزايد للأشياء والعلاقات داخل نطاق «السوق» ، بحيث تزيد يوماً بعد

يوم ، الأشياء والعلاقات التي تباع وتشتري ، والتي يقبض مقابلها ثمن بعد أن كانت تبذل بلا مقابل.



لغت نظرى فى زيارتى الأخيرة لإحدى البلاد الأوروبية كثيرة عدد السيارات الفاخرة التى يقودها شباب صغار السن لا تتعدى أعمارهم العشرين ، والظاهرة لم تعد غريبة على بلادنا نحن ، ولكنها تنتشر بسرعة أكبر فى الدول الغنية. وهى تذكر بظاهرة أعم هى ميل المنتجات السلمية والخدمات ، أكثر فأكثر إلى تلبية رغبات صغار السن. يظهر ذلك فى نوع المأكولات والملابس والطعام ، كما يظهر فى أنماط الموسيقى والغناء الشائعة وموضوعات الأفلام والمسرحيات والبرامج التليفزيونية ومختلف أنواع الترفيه. نلاحظ أيضا ، وبالتالى ، اتجاه مختلف أنواع الإعلان إلى الاهتمام ، أكثر فأكثر ، بجذب أنظار الشباب وصغار السن. وفى نفس الوقت نلاحظ اتجاها متزايدا إلى استقلال صغار السن عن عائلاتهم ، سواء استقروا فى سكنى نفس البيت أو استقلوا بالسكن أيضا . من المستفيد من كل هذا إلا بائعو السلع؟ هؤلاء الذين يستطيعون الآن بيع ثلاث سيارات بدلا من سيارة واحدة ، وثلاثة أجهزة تليفزيون أو فيديو بدلا من جهاز واحد.. الخ. إنهم أيضا المستفيدون من تشجيع صغار السن على المطالبة بإشباع أى ميول أو أهواء قد تخطر لهم ، إذ لكل من هذه الميول والأهواء سلع وخدمات جديدة متصلة بها ، فيزيد الطلب وتروج المنتجات وتتضاعف الأرباح. ولكن أى هذه الميول والأهواء أقوى وأكثر استبدادا بالنفس من الميول الجنسية؟ إذن فلتشجع هذه الميول إلى أقصى حد ، ولتطلق حرية ممارسة الجنس من أية قيود ، بل وليقبل

الشواذ جنسيا وليرحب بهم ، رجالا ونساء ، تحت شعار الحرية وعدم التمييز!

ما الذى حدث إذن؟ تفكيك متزايد للعائلة إلى أجزائها ، وتشجيع كل جزء منها على الاستقلال ، تحت شعار مزيد من الحرية ، والتخلص من أية قيود ، والحقيقة أن المقصود هو جر الجميع إلى الوقوع فى فخ «السوق» ، أى مزيد من البيع والشراء.



إن من الممكن أن نرى فى كل التطورات نحو مزيد من الحرية ، والانطلاق من قيود الأسرة والمجتمع والوطن والدين ، استمرارا لنفس الاتجاه القديم الذى بدأ مع بزوغ الرأسمالية . بدأ «بتحرير» الفرد من قيود الإقطاع ، حتى يعمل «بحرية» فى خدمة صاحب العمل فى التجارة أو الصناعة ، وانتهى «بتحرير» الفرد من «قيود» الأسرة والزواج ، لكى يمارس ميوله الجنسية بمنتهى «الحرية» . وكما جرى الترويج لخطوات «التحرير» الأولى بنشر أفكار لا أساس علميا لها مثل أن الناس يولدون متساوين (مع أن العكس قد يكون هو الأقرب إلى الصحة) ، يجرى الآن الترويج للحرية الجنسية وتفكيك الأسرة بنشر أفكار هى بدورها قليلة الحظ من العلم ، كإنكار أى اعتبار بيولوجى يبرر التمييز بين المرأة والرجل ، مع الزعم فى نفس الوقت بأن الشذوذ الجنسى له أساس بيولوجى!

إن وثيقة مؤتمر السكان الأخيرة يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن «حضارة السوق» : دع كل شئ لقوى السوق وخلص الأقران ، ذكورا وإناثا ، من قيود التقاليد والدين ، واتركهم «أحرارا»

ليقعوا «مختارين» فى قيود نظام السوق. دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «يعطلق الحرية» ، ودع الأولاد والبنات يمارسون الجنس منذ العاشرة ، وأيا كان نوع هذه الممارسة ، طبيعيا أو غير طبيعى ، أخلاقيا أو غير أخلاقى ، فهذا يجعلهم فريسة سهلة لقوى السوق ويعظم الأرباح. فالفرد المتخلص من قيود الأسرة والدين والوطن والأخلاق ، هو أسهل فريسة لقوى السوق ، وهيئة الأمم المتحدة ، التى نظمت المؤتمر الأخير ، قد أصبحت ، للأسف الخادم المظلم لهذه القوى !

## عالم ثالث .. «للفرجة»

منذ نحو عشرين عاما بدأت تتردد نغمة معينة فى الكتابات الاقتصادية عن العالم الثالث، مؤداها أن العالم الصناعى، أو المتقدم، آخذ شيئا فشيئا فى «الاستغناء عن العالم الثالث» وأن هذا العالم الثالث يصيبه يوما بعد يوم المزيد من «التهميش»، أى الابتعاد عن المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، وأن دوره فى العلاقات الاقتصادية الدولية سيميل مع الأيام، إلى التضاؤل والانكماش، بينما تزيد العلاقات قوة بين الدول الصناعية بعضها بعضا.

كان من أوائل القائلين بهذه الفكرة اقتصادى كبير ذائع الصيت، هو الأستاذ آرثر لويس، وهو من أكبر الكتاب فى قضايا التنمية والعالم الثالث، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى أواخر السبعينات. فمنذ نحو عشرين عاما، ألقى محاضرة قال فيها:

«من المألوف هذه الأيام أن يعتقد المرء بأن رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استنلاله للبلاد المتخلفة، ولكن الواقع هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لما بلغ مجموعها أكثر من ٣,٥٪ من مجموع الدخل القومى للبلاد الصناعية. فلو تصورنا أن آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد غرقت كلها تحت سطح البحر، لما أثر ذلك تأثيرا يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لأوروبا وأميركا الشمالية».

ومنذ ذلك الحين أخذت هذه النغمة تتكرر وتزداد قوة، وان اتخذ التعبير عنها صورا متعددة، حتى بدأ يصدقها الكثيرون من كتاب العالم

الثالث نفسه ، على الرغم من أنها ، فى رأى ، تحمل من البطلان أكثر مما تحمل من الصدق ، ولكن ليس من الصعب أن نذكر سبب شيوعها وانتشارها .

فهناك أولا : ما أصاب التنمية فى العالم الثالث - من انتكاسات منذ أوائل السبعينات باستثناء حفنة الدول الشهيرة فى جنوب شرقى آسيا) ، بعد أن كان مسار التنمية فى الستينات مشجعا وباعثا على الأمل .

وهناك ثانيا : الثورة التكنولوجية الجبارة التى شهدها الغرب خلال ربع القرن الماضى ، وتخلفت عنها بشكل ملحوظ بلاد العالم الثالث الفقيرة ، ثم جاءت الثمانينات فزادت الطين بلة ، إذ أنه ، باستثناء عدد صغير جدا من الدول ، معظمها فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، كادت عجلة التنمية أن تتوقف فى سائر مناطق العالم الثالث حتى شاع اعتبار عقد الثمانينات بمثابة «العقد الضائع» من عمر التنمية .

أدت الثورة التكنولوجية فى الغرب ، إضافة إلى ازدياد اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الثالث ، إلى انخفاض أهمية عدد كبير من المواد الأولية الطبيعية التى كان العالم المتقدم يعتمد فى الحصول عليها اعتمادا أساسيا على العالم الثالث . فما كانت تنتجها الطبيعة وحدها أصبح الإنسان قادرا ، بما يتوافر له من علم وتكنولوجيا ، على إنتاجه ، مقتصدا فى كمية المواد الأولية التى يحتاج إليها ، سواء باستبدال مادة بمادة أخرى ، أو بإطالة عمر ما يستخدمه من مواد ، أو بإعادة تدوير ما سبق استخدامه .. الخ . ناهيك عن أنه مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة فى غرب ، تقل بالتدريج القيمة النسبية للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية

فى مجموع ما تستهلكه وتستورده الدول المتقدمة، وهذه المنتجات تحتل قدرا كبيرا من الأهمية من منظور العالم الثالث ونسبة مهمة من صادراته. كل هذا صحيح، ولكن شيئا واحدا على الأقل لا تنخفض فى صده أهمية العالم الثالث، منظورا إليه من العالم الصناعى المتقدم. قد تكون أهميتنا «كمنتجين» آخذة حقا فى الانخفاض، ولكن ليست كذلك أهميتنا «كمستهلكين»، وعلى الأخص كمستهلكين للأسلحة. قد تكون وظيفتنا «الإنتاجية» فى الاقتصاد العالمى، آخذة فى الانخفاض حقا، ولكن ليست كذلك وظيفتنا «الاستهلاكية». قد يقال، ردا على ذلك: وكيف يكون العالم الثالث مستهلكا من دون أن يكون منتجا؟ إن أهميتك كمستهلك مرتبطة أشد الارتباط بأهميتك كمنتج، إذ أن حجم استهلاكك يتوقف فى نهاية الأمر على حجم إنتاجك، ولا يمكن أن تستمر فى الاستهلاك من دون أن يكون لديك القدرة على دفع ثمن ما تستهلكه. ووردى على ذلك يكمن فى أمور عدة:

الأول: أن هذا صحيح فى المدى الطويل، وليس بالضرورة فى المدى القصير، فإنا أستطيع أن أتحمك كمستهلك لفترة ما، بصرف النظر عن ضعف إنتاجك وضالة قوتك الشرائية، وأعوض ذلك بما أعطيه لك من قروض، وهذا بالطبع يفسر جزءا كبيرا من القروض التى أغرقت بها الدول المتقدمة فقراء الدول من العالم الثالث. أما فى المدى الطويل فإن من الممكن للدول المتقدمة أن تلجأ إلى واحد من الحلول الأخرى التالية.

الحل الثانى: هو أن تمارس الضغوط على بعض بلاد العالم الثالث التى تنتج سلعة مرغوبة ومطلوبة كالبنترول مثلا، لإجبارها على تمويل

مشتريات دولة أخرى فى العالم الثالث أيضا ولكنها أقل قدرة على الشراء.

الحل الثالث: هو أن تجبر دول العالم الثالث على «بيع الأصول» أى أن تجبر على تسديد ديونها عن طريق التخلي عن ممتلكاتها للغير. إن هذا يفسر لنا جزءا كبيرا من حملة «التخصيمية» أو «الخصخصة» أى عرض ما تملكه الدولة للبيع للقطاع الخاص، وطنيا كان أو أجنبيا. فقد لا يكون هذا، فى جزء كبير منه، إلا طريقة لتسديد ديون لم يتم عقدها بسبب حاجة المقرض إلى المال، لكى يشتري ما يحتاجه من سلع ضرورية، بل بسبب حاجة المقرض إلى البيع، لتصريف سلع لا يجد من يشتريها.

وأخيرا فإن هناك حلا رابعا: يولد دخلا، ويزيد القدرة الشرائية، من دون أن يرتبط ذلك بزيادة حقيقية فى القدرة الإنتاجية. فانت قد تكون معدما، وغير قادر على إنتاج أى شئ على الإطلاق ولكنك قد تكون مع ذلك صالحا «للفرجة»، لدرجة أن كثيرين قد يكونون على استعداد لإعطائك مالا لمجرد التفرج عليك. وهذه هى السياحة، وهى قد تصبح مصدرا للدخل لا يستهان به، يمكن أن يفتق على شراء ما تحتاج وما لا تحتاج إليه، من السيارات إلى الأسلحة. لا عجب إذا أن أصبح الاهتمام بتعمية السياحة من أكثر ما تنصح به الدول المتقدمة دول العالم الثالث الفقيرة.

## ماذا حدث للرياضة ؟

إن متابعة ما يجرى خلال الدورات الأولمبية والتفكير فيما طرأ على الألعاب الأولمبية خلال القرن الماضي، منذ عادت إلى الوجود فى ١٨٩٦، يثيران كثيرا من الخواطر عما طرأ على العالم من تغير خلال هذه المائة عام.

أول ما يطرأ على الذهن هو أن كل شىء قد أصبح أكبر مما كان، وأكثر مما كان. عندما بدأت الألعاب الأولمبية من جديد وعقدت دورة ١٨٩٦ فى أثينا، كان عدد الدول المشتركة ١٣ دولة، وكان عدد الرياضيين جميعا، فى جميع الألعاب المثلة فيها ٣١١ شخصا، ولم تزد هذه الألعاب عن ثمانية. كان أقصى عدد يمكن أن يشاهد الألعاب ويتابع ما يجرى فى الدورة أربعين ألف شخص، هم الذين اكتظ بهم الإستاد فى أثينا. أما فى الدورة الخامسة والعشرين التى انعقدت فى برشلونة فى ١٩٩٢ مثلا، فقد أصبح عدد الدول المشتركة ١٧٢ دولة، وعدد الرياضيين المشتركين عشرة آلاف، يؤدون ٢٨ لعبة، ويتفرج عليهم عدا الأربعمائة ألف شخص المجتمعين فى إستاد برشلونة، عدد يقدر بما يزيد على بليون (ألف مليون) نسمة يتفرجون عليهم من خلال شاشة التليفزيون.

عن طريق التليفزيون يستطيع المشاهد أن يرى المنظر الواحد معروض بسرعة وببسط، من الأمام ومن الخلف، من بعيد ومن قريب، وأن يرى ملاح المتسابق وهو يستعد، ثم وهو يؤدى اللعبة، ثم وهو يتلقى الميدالية

ثم وهو يبكى لدى رؤية علم دولته يصعد إلى السماء، ويسمع نشيده الوطني يعزف ليستمعه معه بليون نعمة فى جميع أنحاء الأرض.

لا عجب أن المدينة التى تختار لتجرى على أرضها الدورة، مرة كل أربع سنوات، يعتبر هذا الاختيار بمثابة نعمة تلقى إليها من السماء ولا تعادلها نعمة. فيقال عن أهل برشلونة عندما سمعوا منذ عدة سنوات خبر اختيار مدينتهم للدورة الأولبية التالية، خرج منهم عشرات الألوف إلى الشوارع يهاللون ويرقصون، وقضوا السنوات التالية بينون ويوسمون ويجمعون مدينتهم، وكان من بين ما بنوه، غير المباني التى ستستضيف الزوار والرياضيين، والملاعب التى ستجرى فيها المباريات، مطار جديد وطريق دائرى جديد يحيط بالمدينة كلها. ولم لا؟ إن الدورة الأولبية أصبحت مصدرا للثروة والداخل والعمالة لا يستهان به، فضلا عن الشهرة وذبوع الصيت. لقد قدر ما حققه التلفزيون الأسباني من دخل بسبب الدورة بنحو ٦٣٣ مليون دولار، وأن ثلثى هذا أبلخ ذهب إلى مدينة برشلونة، وأن شركة سيارات، التى عهد إليها بمهمة توفير وسائل المواصلات، قامت بتدريب ما لا يقل عن ٣٢ ألف شخص على الأعمال الموكولة إليهم، وأن زوار المدينة الذين أتوا إليها بسبب الدورة يزيد عددهم عن مليون شخص، منهم من الصحفيين فقط عدد يزيد على العشرين ألفا.

من الممكن أن يعضى المرء فى استعراض أرقام من هذا النوع إلى ما لا نهاية. ولكن الأرقام السابقة تكفى لتذكيرنا من جديد أن العالم يسير كل يوم إلى الأكبر والأكثر والأضخم، وأن كل هذا قد حدث بسبب الثورة التكنولوجية. إن التقدم التكنولوجى الذى أحرزه العالم خلال المائة سنة الماضية هو الذى سمح بأن يجتمع كل هؤلاء الناس، الآتين من كل

أطراف الأرض، في مدينة واحدة، وهو الذى سمح لأصغر دولة أو أمة أن تساهم فيما كان حكرا على عدد محدود من الأمم، وهو الذى سمح لأفقر فلاح فى أصغر قرية فى أفريقيا بأن يسمع ويشاهد ما يجرى، دقيقة بدقيقة، فى المدينة الأسبانية العريقة . ولكن الأمر لا يقتصر على هذا. إن هذه الثورة التكنولوجية قد ساهمت مساهمة عظيمة، وتساهم كل يوم فى تقليل الفوارق بين الناس: بين الأسود والأبيض، بين الأفريقى والآسيوى والأوروبى والأمريكى، بين الرجال والنساء، وبين الفقير والغنى . إن هذه الثورة التكنولوجية لم تسمح فقط لأفقر فلاح فى أقصى أطراف الأرض بالمشاركة فى هذا المهرجان العظيم، ولو بالتفرج عليه، ولكنها هى أيضا التى سمحت لهذا العدد من الرياضيين السود بأن يشاركوا فى المهرجان على قدم المساواة مع زملائهم من ذوى الألوان الأخرى، بل وبأن يقوموا بتمثيل البلاد الصناعية نفسها، فإذا بالأمريكى الأسود يتنافس مع الفرنسى الأسود، أو البريطانى الأسود، فى هذه الرياضة أو تلك، ثم يقف الأمريكيون، من مختلف الألوان، أو الفرنسيون من مختلف الألوان، ليصفقوا لمثلهم الفائز بصرف النظر عن لون بشرته . وقل مثل ذلك عن مشاركة المرأة، بمنتهى الحرية ، ودون أدنى شعور بالدونية، فى أكثر ما يساهم به الرجل من ألعاب. إن النشاط الرياضى له بالطبع فضل كبير فى تحقيق هذه المساواة، ولكن الثورة التكنولوجية هى التى سمحت لهذا العدد الغفير من الناس، بتحقيق درجة كافية من ارتفاع الدخل سمح للفقير الأسود أو الأبيض، الأفريقى أو الأوروبى، بأن يظهر قدراته ويحصل على قدر كاف من الفراغ يسمح له بالاشتراك فى هذه الألعاب . وقل مثل ذلك عما قدمته الثورة التكنولوجية للمرأة من فرص التقدم والتعليم وقدر أكبر من الفراغ.

ولكن للأمر للأسف وجها آخر لا يمكن التفاوض عنه. إن هذا الاتجاه نفسه، إلى الأكبر والأكثر والأضخم، هو الذى جعل للمال هذه السطوة. إذ لا يمكن أن نتصور أن يصل عدد المتفرجين إلى بليون شخص، ولا يطالب الرياضى البطل، بتصيب فيما يدره هذا من أرباح. ولا يمكن أن نتصور أن تجلب الإعلانات كل هذه الملايين من الدولارات، دون أن يرضخ الرياضيون لإغراء أن يتحولوا هم أنفسهم إلى مروجين للسلع، ولو كانت سلعا تافهة أو حتى سلعا مضرّة. لقد كان الرياضى منذ ثلاثين أو أربعين عاما يطرد من اللعب ويحرم من الاشتراك فى المسابقات إذا ثبت أنه يتكسب من الرياضة. الآن انظر إلى ما يحصل عليه الرياضى الناجح من ملايين الدولارات كل سنة، وما يحصل عليه، من جراء ذلك من تقدير وتبجيل.

كذلك لا يمكن أن نتصور أن تصل قوة وسائل الاتصال إلى هذه الدرجة دون أن يفرض التلفزيون إرادته على الرياضيين أنفسهم، فيصبح التلفزيون هو البطل الحقيقى وهم المنفذون لإرادته. لقد أصبح التلفزيون يؤثر فى اختيار نوع الألعاب التى تمثّل فى الدورة الأولمبية، فما لا يصلح للإذاعة والتصوير لا يصلح أيضا للدورة الأولمبية. ناهيك بالطبع عن جلوس الناس ساعات طويلة، فأغرين أفواههم فى سلبية مذهلة، يتفرجون على ما يقرر الآخرون أنه جدير بالمشاهدة. خلاصة الأمر فيما يبدو: أن التكنولوجيا الحديثة قد جعلت الناس جميعا سواء، أو هى فى سبيلها إلى أن تجعلهم كذلك. ولكنها أيضا، فيما يبدو، قد قهرتهم جميعا.

## ماذا حدث للسياسة ؟

أثناء المعركة الانتخابية على الرئاسة فى الولايات المتحدة، بين جورج بوش وبيبل كلينتون، وحملات الدعاية التى قام بها أنصار كل منهما، كان من الممكن أن نلاحظ أوجه شبه صارخة بينها وبين حملات الدعاية التى تقوم بها الشركات التجارية للإعلان عن سلعها، وكأننا لسنا بصدد الدعاية للرئيس المقبل لأقوى دولة فى العالم، بل بصدد الدعاية لصنف من أصناف السيارات أو الصابون أو معجون الأسنان .

حملات الدعاية فى الحالتين تتكلف عشرات الملايين من الدولارات، فلا يستطيع أن ينهض بها إلا المقتدرون الميسورون، ومن لا يستطيع أن يجمع هذا القدر من المال عليه أن ينمى الأمر وينصرف لغيره من الأعمال. ومن ثم فإن أحد العوامل التى تحدد ما إذا كنت (تصلح) رئيساً للولايات المتحدة أو لا تصلح ، هو مقدار ما تحوزة ابتداءً أو ما يمكن لك أن تعبثه من أموال. وكذلك الحال فى المنافسة بين منتجى السلع :

نجاحك فى الاستمرار فى الإنتاج يتوقف على نجاحك فى تعبئة المال الكافى للإعلان. قد يقال إن المال ضرورى للنجاح فى أى انتخابات، فى الولايات المتحدة كما فى غيرها، ولكن المدهش هنا كمية المال اللازم، والاستحالة التامة لاشتراك أى مرشح لا تتوفر له هذه الكمية من المال.

والأغرب من هذا أساليب الدعاية المستخدمة وموضوعها. فقد تضاءلت بشدة أهمية الصراع حول البرامج الانتخابية ، وما ينوى هذا الرجل أو ذاك عمله لو نجح فى الانتخابات ، والمبادئ السياسية والاجتماعية التى يؤمن بها، وزادت بشدة أهمية أشياء من نوع مختلف تماماً: مثل درجة

(القبول) التي يتمتع بها الرجل لدى مشاهدي التلفزيون، وما إذا كان كلامه من النوع الذي يعجب النساء مرة، أو الرجال مرة أخرى، أو الشواذ جنسيا مرة ثالثة، وهل هو متزوج أو غير متزوج؟ وما نوع العلاقة القائمة بينه وبين زوجته وبقية أسرته؟ وهل هي تقف بجانبه أم لا؟ وما درجة ظرفها، هي بدورها، وذكائها؟.. إلى آخر هذه الأمور التي كان يظن المرء أن لا علاقة بينها البتة وبين مدى صلاحية الرجل كرئيس للجمهورية. وهكذا تجد أن كلا من المرشحين يثير موضوعات غريبة للنيل من خصمه، ويتطرق إلى أدق التفاصيل المتعلقة بحياة خصمه الشخصية، الآن أو في الماضي البعيد، في محاولة لتشويه (صورته) لدى الجمهور. والأمر هنا يذكرنا باستخدام منتجي السلع لأساليب في الدعاية لا تتعلق بالمرء بطبيعة السلعة التي يجري ترويجها. فمروجو السلع لا يعتمدون الآن على إقناعك بمزايا سلعمهم وما تتفوق به حقيقة عن غيرها وإنما على مخاطبة الغرائز أو اللاشعور، كان يقروا السيارة التي يراد بيعها بوجه امرأة جميلة، أو زجاجة الكوكاكولا بالاستقرار العائلي، أو القميص بالرجولة، أو الحذاء بالسعادة الزوجية... الخ. في الحالين إذن، في السياسة والتجارة، ليس الهدف إقناع المستهلك بل ترويضه، ليس إخباره بل تضليله، ووسائل الإعلام تستخدم في الحالين لا للإعلام بل للإعلان.

لا يمكن أن تكون أوجه الشبه هذه بين الدعاية التجارية والدعاية السياسية مجرد صدفة بل إن وراءها أسبابا لن تخفى على القارئ. من بين هذه الأسباب درجة القوة والتأثير التي بلغتها وسائل الإعلام. إن تأثير التلفزيون مثلا في حياة الأمريكي وفي تشكيل عقلية وتوجيه سلوكه يجعل من المستحيل على رجل السياسة أن يتجاهله. ولكن هذا التفسير لا يكفي بالطبع، إذ أن من المتصور أن يستخدم التلفزيون في الإخبار والتحليل كما يستخدم في الإبهار والتضليل. من الأسباب

الرئيسية فى رأى زوال الفوارق الهامة بين المرشحين. فمئذ وقت طويل بدأت الأحزاب السياسية فى الغرب تفقد بالتدرج ما يميز كلا منها عن غيرها، وأصبح من الصعب جدا على الرجل العادى (بل وغير العادى) أن يخبرك بالفرق بين المحافظين والعمال، الجمهوريين والديمقراطيين، الاشتراكيين والرأسماليين.. الخ. كلهم يتكلمون تقريبا نفس اللغة ويقولون تقريبا نفس الكلام، ويضيفون إلى شعاراتهم الأساسية من التحفظات والاستثناءات ما يفقد هذه الشعارات أى معنى أو دلالة. وإذا زالت الفوارق الحقيقية زاد الاعتماد على الفوارق الوهمية، وإذا لم يعد من الممكن الارتكان على العقل لتفضيل مرشح على آخر، أصبح من الضرورى الارتكان على اللاشعور. وهذا هو بالضبط ما تقوله مبادئ الاقتصاد: فإذا كان منتج السلعة (محتكرا) أى كان هو الوحيد الذى ينتج سلعة معينة، فإنه لا يحتاج إلى إعلان، إذ ليس هناك من يبيع هذه السلعة غيره. وإذا كان كل المنتجين سواء، أى إذا كنا فى سوق (النافسة الكاملة)، كما فى سوق القمح أو القطن مثلا، حيث يعرف الجميع على وجه اليقين، أنه لا يوجد فرق بين ما ينتجه منتج وآخر، لم تعد هناك أيضا حاجة إلى الإعلان، إذ أن المستهلك لا يمكن فى هذه الحالة تظلمه. وإنما يوجد الإعلان وتشتد الحملات الإعلامية عندما تزول الفوارق الهامة وتبقى فوارق تافهة يمكن تضخيمها وإيهام المستهلك بأنها مهمة.

لا يجب أن نستغرب على أى حال أن نجد هذا الشبه بين عالم السياسة وعالم السلع. ففى ظل (حضارة السوق)، تزول بالتدرج الفوارق بين السلع والناس، فيعامل الناس وكأنهم سلع، وتعامل السلع وكأنها بأهمية البشر، ويصبح كل شىء معروضا للبيع.

(٥)

## مبدأ حرية التجارة.. من وجهة نظر أخلاقية بحثة

جاء إلى القاهرة اقتصادى أمريكى شهير هو الأستاذ ستانلى فيشر ،  
الذى يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى ، وألقى  
محاضرة فى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة عن مستقبل الاقتصاد المصرى ،  
رسم فيها صورة وردية للغاية لما يتوقعه لمصر من ازدهار اقتصادى نتيجة  
أخذها بمبدأ الحرية الاقتصادية ، حرية التجارة وفتح الأبواب أمام  
الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وفى أعقاب المحاضرة قال أثناء رده على  
أحد المناقشين إنه أثناء عمله كأستاذ فى معهد ماسشوستس  
للتكنولوجيا ، ذلك المعهد الشهير فى الولايات المتحدة ، سأل أحد زملائه  
مداعبًا : هل يمكنك ان تدلنى على مبدأ اقتصادى واحد يتفق  
الاقتصاديون جميعا على صحته ولا يكون مع ذلك بدهيا وواضحا بذاته ،  
بحيث يمكن لأى شخص - بالمنطق السليم وحده - أن يصل إليه دون  
مساعدة من الاقتصاديين ؟ يريد بذلك توجيه النقد إلى الاقتصاديين بأن ما  
يقولونه ويكتبونه لا يخرج عن أحد أمرين : إما بدهيات لا تحتاج إلى أى  
جهد لاكتشافها ، أو آراء لا يتفق الاقتصاديون على صحتها . فرد عليه  
الأستاذ فيشر بقوله :

هناك نظرية النفقات النسبية ، فالاقتصاديون متفقون على صحتها ،  
وهى ليست من البدهيات .

هذه النظرية التى تعرف أيضا باسم نظرية المزايا النسبية ، ترجع كما  
يعرف دارسو الاقتصاد إلى الاقتصادى البريطانى الشهير دافيد ريكاردو ،

وخلصتها في كلمتين أنك إذا كنت بصدد دولتين وسلعتين، تنتج إحدى الدولتين (ولتكن بريطانيا) كلتا السلعتين بكفاءة أكبر (أى بنفقة اقل) من الدولة الأخرى (ولتكن البرتغال)، ولكن كانت درجة تفوق بريطانيا في إحدى السلعتين أكبر من درجة تفوقها في الأخرى، فإن من مصلحة الدولتين أن تتخصص بريطانيا في إحدى السلعتين، وتتخصص البرتغال في الأخرى، وتقوم التجارة بينهما على هذا الأساس، ومن ثم فمن الخطأ التدخل بتقييد حرية التجارة، بما دامت هذه التجارة تحقق مصلحة الدولتين. والدرس المستخلص من هذه النظرية أن على كل دولة أن تتخصص في تلك السلعة التي تتمتع فيها (بميزة نسبية) أي التي تنتجها بنفقة اقل من نفقة الإنتاج في الدول الأخرى، حتى ولو كان هذا التفوق (نسبياً) وليس (مطلقاً) ، كما في المثال الذي ذكرناه حالا.

وريكاردو يستدل على انخفاض نفقة إنتاج سلعة في دولة عنها في أخرى بانخفاض سعرها ، إذ أنه طبقاً لنظرية الأسعار التي كان يؤمن بها ، تتحدد الأسعار بنفقة الإنتاج ( وكان يرد نفقة الإنتاج إلى عنصر العمل وحده ولكن هذا لا يهمننا بتاتا في هذا المقام ) ومن ثم فإن انخفاض السعر في نظر ريكاردو معناه انخفاض النفقة، أي ارتفاع الكفاءة.

نحن لا نقول هذا الآن بالطبع. بل نقول إن السعر يتحدد بالعرض والطلب، ولكن القول بأن السعر يتحدد بنفقة الإنتاج، كما قال ريكاردو، لم يفقد صحته كلية، فإنه لا يزال صحيحاً في المدى الطويل، وفي ظل المنافسة الكاملة ، حينما ينخفض السعر بفعل المنافسة إلى حده الأدنى، حيث يتساوى مع نفقة الإنتاج.

ولكن حتى إذا صرفنا النظر عن الاحتكار، الذي أصبح بصورة أو بأخرى هو القاعدة وليس الاستثناء ، وصرفنا النظر عن الإعانات

الحكومية والضرائب، مازال هناك اعتراضان مهمان على هذا التصور  
للأمور:

الاعتراض الأول: أن الأسعار قد تعكس النفقة التي يتحملها المشروع  
ولكنها لا تعكس بالضرورة النفقة التي يتحملها المجتمع ككل. هذا  
الاعتراض معروف بالطبع ومألوف لدى الاقتصاديين، ولكن المدعى هو  
تجاهله المستمر من جانب أنصار حرية التجارة، فمناقشاتهم وحججهم  
يدور الجزء الأكبر منها على أساس أن الدولة التي تنتج سلعة بنفقة أقل  
لا بد أن تكون هي الأكثر كفاءة، مع أن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا إلا  
بفرض التساوى بين النفقة الخاصة مع النفقة العامة، إذ ليس هناك أى  
دليل على الكفاءة فى قدرة المنتج على إنتاج سلعة بنفقة قليلة إذا كان  
المجتمع يتحمل نفقات باهظة فى سبيل إنتاجها دون أن يتحملها  
المنتج. الأمر واضح فى حالة حصول المنتج على دعم من الدولة يمكنه من  
بيع سلعته بسعر منخفض دون أن يكون على الكفاءة فى إنتاجها، ولكن  
هناك أيضا حالات كثيرة تكون فيها النفقة التي يتحملها المنتج منخفضة  
بسبب ما أنفقته الدولة عبر عشرات السنين الماضية ولا تزال تنفقه على  
الطرق والكبارى ومصادر الطاقة، والتعليم، وغيرها من أنواع البنية  
التحتية التي يفيد منها المنتجون ولا يتحملون نفقاتها، دون أن يعنى ذلك  
أن هؤلاء المنتجين أكثر كفاءة من منتج آخر لنفس السلع فى دولة أخرى  
لا تنفق (أو لم تنفق فى الماضى) مثل هذه النفقات الهائلة على البنية  
التحتية، ومن ثم لا يبذل المجتمع ككل (أو لم يبذل فى الماضى)  
تضحيات معادلة من أجل إنتاج هذه السلعة.

كذلك فإن النفقة التي يتحملها المنتج لإنتاج سلعة، قد تكون أقل  
كثيرا من النفقة التي يتحملها المجتمع ككل بسبب ما يترتب على هذا

الإنتاج من تلوث أو إضرار بالصحة أو بالأمن أو بنوعية الحياة بصفة عامة، دون أن تفرض الدولة أى ضريبة أو عقاب من أى نوع على المنتج لما يسببه من أضرار.

الاعتراض الثانى: أن السعر قد يكون منخفضا (وكذلك النفقة) لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة دون أن يكون لهذا أى علاقة بارتفاع الكفاءة. فالسعر (وكذلك النفقة) قد يكون منخفضا لأن الأجور منخفضة، والأجور منخفضة بسبب شيوع البطالة والبيوس، أو بسبب سياسة قمعية تمنع العمال من المطالبة بأجور أعلى، فأى كفاءة يمكن أن تستنتج من ذلك؟

إن أجر العامل المكسيكى فى بعض القطاعات قد يكون اقل من عشر أجر العامل الأمريكى فى نفس هذه القطاعات، فهل يعنى هذا أن المنتج المكسيكى أكثر كفاءة من المنتج الأمريكى لنفس السلعة، مما يبرر تخصص المكسيك فى هذه السلعة وامتناع الأمريكى عن إنتاجها؟ هل انتقال إنتاج هذه السلعة من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة معناه استخدام أكثر رشدا لموارد العالم الاقتصادية؟ بالطبع لا. أو ليس معنى ترشيد استخدام الموارد هو تخفيض حجم التضحية التى تنطوى عليها عملية الإنتاج؟ فهل انتقال الإنتاج من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة ينطوى على تخفيض لحجم التضحية؟

كلا بالطبع، إن العامل المكسيكى أرخص من العامل الأمريكى، هذا صحيح، ولكن هذا لا يعنى أن استخدام ساعة من العمل المكسيكى ينطوى على تضحية اقل (من وجهة نظر العالم ككل) مما ينطوى عليه استخدام ساعة من العمل الأمريكى. إن العامل المكسيكى هو فقط أكثر فقرا، ولكنه ليس أقل (قيمة)، وعمله لا ينطوى على قدر أقل من التضحية الإنسانية.

وقل مثل هذا على بلد كالولايات المتحدة ترتفع فيها بشدة نفقات التأمين ضد مختلف الأخطار التي يواجهها المنتجون، حقيقية كانت أم موهومة، بالمقارنة ببلد كاليابان مثلا، مما يجعل نفقات إنتاج بعض السلع في الولايات المتحدة أعلى منها في اليابان. فهل هذا يجعل المنتج الياباني لهذه السلعة أكثر كفاءة؟

إن الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا في الظروف والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولا يمثل اختلافا في مستوى الكفاءة في التنظيم أو العمل.

يترتب على ذلك أنه إذا كانت الحكومة المصرية قد قررت يوما أن تنشئ مثلا صناعة للصلب في مصر على الرغم من أنه كان من المتاح لها أن تستورد نفس السلعة من الخارج بسعر أقل، فإن هذا لا ينطوي بالضرورة على حماقة اقتصادية لمجرد مخالفته للتطبيق الحر لنظرية النفقات النسبية. ذلك أنه إذا أضفنا كل النفقات الاجتماعية التي تتحملها مصر بسبب الاستيراد، وإذا خصمنا من نفقة الإنتاج في مصر قيمة كل المزايا التي تعود على مصر من وراء إنتاج الصلب داخل البلد، وكل ما يمكن أن يعود على الصناعات الأخرى من مزايا من وراء إنتاج الصلب محليا، فإن حجم النفقة الحقيقية (بمعنى التضحية) لإنتاج الصلب داخل مصر قد يكون أقل من السعر الذي يمكن أن تستورد به. نعم. لا خلاف على سلامة المنطق الأساسي الذي يكمن وراء نظرية النفقات النسبية، فهو في الحقيقة بدهى أكثر مما قد يظن الأستاذ ستانلي فيشر، وإنما الخطأ هو في الاعتقاد بأنه في كل حالة نجد فيها السعر منخفضا في دولة عنه في الدول الأخرى تكون تلك الدولة أكثر كفاءة من غيرها.

لماذا إذن يشيع ذلك الاعتقاد بأن على كل دولة أن تتخصص فيما تنتجه بنفقة أقل من غيرها، ومن ثم على الدولة أن تترك التجارة حرة دائما حتى يسمح للتخصص الدول بأن يجرى على هذا النحو؟

إن سبب شيوع هذا الاعتقاد في مبدأ حرية التجارة ليس استناد هذا المبدأ إلى حقائق علمية، بل إلى موقف قيمى يعتبر أن من القيم الأخلاقية العليا (البحث عن أرخص الأشياء). إن وراء هذا المبدأ ليس السعى إلى تخفيض حجم التضحية الإنسانية إلى الحد الأدنى، كما يجب أنصاره أن يعتقدوا، بل السعى إلى تعظيم الأرباح، وتعظيم الربح شئ، وتخفيض حجم التضحية الإنسانية شئ آخر.

## كل هذا الغرام بالتصدير..

أستاذن القارئ في أن أعود به في الزمن أربعمائة عام إلى الوراء ، ولكنى أعدته بأن إقامتنا هناك لن تطول ، بل سأربط هذا الماضي البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام ، سادت في أوروبا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة. الأمة الغنية هي التي يكثر عندها الذهب والفضة ، والفقيرة هي التي لا تحوز الكثير منهما. لا يهم ما لدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو مبان أو خيول أو مدارس أو ترع أو طرق.. الخ ، المهم فقط هو الذهب والفضة ، وكل ماعدهما لا نفع فيه إلا من حيث أنه من الممكن تصديره والحصول مقابلته على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن ، ولكنها لم تكن غريبة على الأوربيين في ذلك الوقت ، بل اعتبروها من قبيل البديهيات ، حتى جاء آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة: ما الذهب والفضة؟ إنهما ليستا إلا سلعتين من آلاف السلع ، ولا تفضلان غيرها من السلع في شيء . قيمة السلعة هي فيما تشبعه من حاجة لدى الناس ، والذهب والفضة تشبعان حاجة من الحاجات ، كنيرهما من السلع ، ولكن لعل الحاجة التي يشبعها الذهب والفضة أقل أهمية من غيرها في كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجه من سلع ، أيا كان نوع هذه السلع: غذاء أو كساء أو

بناء أو أثاث أو مكان للعبادة. ولا فضل لسلمة على أخرى إلا بقدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية.

هكذا أعاد آدم سميث الأمر إلى نصابه ، واتهم المذهب الذى يمجّد الذهب والفضة (وهو المعروف بمذهب التجاريين) بأنه يرتكب نفس حماقة التى ارتكبها «ميداس» فى الأسطورة اليونانية ، إذ كان يعبد الذهب ، ويتعنى أن يتحول كل شيء يلمسه إلى ذهب ، فلما استجاب الله إلى دعائه ، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذى يلمسه يتحول إلى ذهب ، والماء لدى لمسه يتحول إلى ذهب ، وأخيرا.. تحولت ابنته إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده ، فعرف بعد فوات الأوان كم كانت حماقته.



إن لدى شعورا قويا بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبدى كل هذا الحماس ، الذى كاد يبلغ درجة الهوس ، بالتصدير. إن الذى يطالع جرائدنا ومجلاتنا ، ويستمع إلى خطبنا السياسية ، وتصريحات المسؤولين عن الاقتصاد فى بلدنا ، لا يمكن أن يلومه أحد إذا خرج بالانطباع الآتى: لا قيمة لسلمة إذا لم تكن صالحة للتصدير. مهما كانت جدارتها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لدى المصريين. التصدير ، التصدير!! الحياة كلها لا قيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصدير ، المصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير.

وكل شيء يهون من أجل التصدير: الإعفاءات الضريبية تمنح ، والتسهيلات كلها تعطى ، وقوانين البلاد تعطل ، واستغلال العمال يصبح مباحا.. وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى

أو مشروب هو أنه «سياحى» ، أى أنه يجلب للبلد عملة أجنبية ، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة إلى نصفين : ما يصلح للتصدير وما لا يصلح . وكاد المرء أن يتعنى ، إذا رزقه الله بولد ، أن يكون الولد صالحا للتصدير ، وإلا أصبح بائرا لا نفع من ورائه .

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أن نستشير فيه «آدم سميث» من جديد ، إذ يمكن أن نوجه إليه السؤال التالى : «قل لنا يا أبا علم الاقتصاد ، أليست كل هذه السلع ، سواء أتاحت للمصرى أو الأجنبى ، تشبع حاجات إنسانية؟ وقد تكون كلها تشبع نفس الحاجة وبنفس القدر؟ فلماذا هذا التمييز الغريب؟ ألا نرتكب نحن بهذا التمييز حماقة تشبه حماقة ميداس؟ إذ أصبحنا نستغنى عن أفضل ما تنتجه من أصناف الفواكه والمنسوجات والأثاث.. الخ لكى نحصل على عملة صعبة نستخدمها فى استيراد أشياء قد تكون أقل قدرة بكثير على إشباع الحاجات الإنسانية ، كالأسلحة مثلا؟ أليس هذا شبيها بما فعله ميداس إذ لمس ابنته فأصبحت ذهباً؟»



سوف يعترض على هذا بالطبع معظم الاقتصاديين ، والأرجح أنهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية :

أولاً : سيتولون إن الدعوة إلى التصدير ليست إلا تطبيقاً لمبدأ «ريكاردو» الشهير المعروف بمبدأ المزايا النسبية . فإذا كانت هناك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ ، وإحدهما ميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات ، وللأخرى ميزة نسبية فى إنتاج النبيذ ، فمن حماقة أن تستمر الدولتان فى إنتاج كلتا السلعتين بل الأفضل أن

تتخصص الأول في إنتاج المنسوجات وتصدره للأخرى وتستورد منها بعض النبيذ ، وأن تخصص الأخرى في النبيذ وتصدره للأول وتستورد منها بعض المنسوجات . هكذا قال «ريكاردو» ، والمنطق لا غبار عليه . ولكنه شيء مختلف جدا عن هذا الهوس بالتصدير الذي نراه حولنا اليوم . لقد كان هدف «ريكاردو» أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ ، التي كانت تحصل عليها من قبل ، ولكن بجهد أقل ، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد ، ومنطقه يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف حقا في العالم الذي كان يتصوره ويفترضه (فقد كان ريكاردو مولعا بالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الواقعي) ، كان ريكاردو يفكر في عالم خيالي نظيف مائة بالمائة ، لا تشوبه أي مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل ، تفاوت القوة السياسية ، أو غسيل المخ . الخ ولكن العالم الذي نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو . نحن نعيش في عالم يمكن فيه أن تصدر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبابات ، إما من أجل أن تحارب بها فعلا ، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات ، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها . كما أن من الممكن أن تصدر ملابس كان يرتديها «زيد» المسكين لتحصل مقابلها على ملابس أكثر وأفخم حقا ، ولكن لكي يرتديها «عمرو» الذي كان يملك بالفعل ما يكفيه من ملابس . أي أن من الممكن في العالم الذي نعيش فيه أن تصدر ما نحتاج إليه لنستورد شيئا لا نحتاج إليه ، إذا كان هذا هو ما يؤدي إليه توزيع القوة الشرائية بين الناس وتوزيع القوة السياسية . إن الوضع الآن ، الذي خلقه هذا الهوس بالتصدير ، ليس

شبيها بمثال ريكاردو المتعلق بالنسوجات والنيبيذ ، بل هو أشبه بشخص يملك فيلا جميلة ، خدعه بريق الدولارات فأجرها لأجنبي وقنع بالسكنى فى البديوم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال: «ألم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره؟ إذن فهو أحسن حالا مما كان». وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقا ، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

وثانيا: سيقولون إن التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدي إلى رفع الكفاءة ، إذ أن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحقيقه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لا هو بالشرط الضرورى ولا هو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة. فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه ، قد يتطلب حقا زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها) ، ولكن من البديهي أنه من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء ، بل وأنت تنتج للسوق المحلية. وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية التى اعتمدت فى نموها فى الأساس ، على سوقها الوطنية ، من الولايات المتحدة وألمانيا ، عندما كان نموها يجرى وراء أسوار الحماية ، إل الصين والاتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماما عن العالم. ومن ناحية أخرى فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً فى الكفاءة ، وإنما قد لا يعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى ، و «إرضاء الأجنبى» له صور متعددة تتفاوت تفاوتاً شاسعاً ، ليس فقط فى نفقة الإنتاج ، بل وأيضاً فى المستوى الأخلاقى ، بل إنه ليشمل أنواعاً من التصرفات يعف اللسان عن ذكرها.

وثالثًا : يقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حل مشكلة ميزان المدفوعات فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة ، ولا علاج لذلك إلا بمزيد ثم المزيد من التصدير. وهنا فى الواقع مرتبط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر حماقة الحقيقة وراء هذا الهوس بالتصدير . إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد. وهذا الهوس بالاستيراد يتراوح بين استيراد القمح لفشلنا فى زيادة إنتاجه بالدرجة الكافية وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلا ، فضلا عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داع للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد ، وجنون الاستيراد أساسه أمران :

الأول: الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبي هو الذى يملك أسرار السعادة ، وأن السلع المحلية لا تشفى غليلا ، وإنما الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى: مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة ، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات ، أو عقد قروض ميسرة أو غير ميسرة.

ليس غريبا إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء ، التجار الوسطاء من كل نوع وصنف. كما أنه لم يكن غريبا أن يسود الاعتقاد بأن الثروة تتكون فقط من الذهب والفضة منذ نحو أربعمئة عام ، فى عصر عرف بأنه «عصر التجاربيين».

(٧)

## تجارة السلاح

لا يسع المرء إلا أن يتساءل الآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، وتحول الاتحاد السوفيتى وبقية اوربا الشرقية من ألد الأعداء إلى أوفى الأصدقاء: ما هو يا ترى مصير صناعة السلاح؟ لقد أدت الحرب الباردة التى استمرت ما يقرب من نصف قرن، خدمة جليلة لأصحاب مصانع الأسلحة فى الغرب والشرق، والمتاجرين فيها، بحيث أنه لو لم توجد الحرب الباردة ، لخلقوها خلقا. بل ولماذا لا نقولها بصراحة : ألم تكن الحرب الباردة من خلقهم هم ؟ أليس هذا أقرب إلى الحقيقة من القول بأن الأسباب الأساسية للحرب الباردة كانت هى الاختلافات العقائدية والفلسفية؟ هل خطر الحرب هو الذى يؤدى إلى نمو صناعة الأسلحة أم أن نمو صناعة الأسلحة هو الذى يؤدى إلى الكلام عن الحرب؟ أو فلتترك المعالقة الكبار و ننظر إلى عملائهم الصغار: هل صحيح أن الولايات المتحدة كانت عاجزة طوال ثلث القرن الماضى، الذى انقضى على قيام ثورة كاسترو فى كوبا ، عن التخلص منه وإزاحته عن الحكم؟ أم أن وجود كاسترو على أريكة الحكم فى كوبا قد أدى خدمة لا تقدر لصناعة الأسلحة وتجارها (وغيرهم) فى الولايات المتحدة ، مما جعل للولايات المتحدة مصلحة محققة فى استمرار حكمه رغم الزعم بغير ذلك؟ إذا فلتأمل الرعب الذى أشاعته الولايات المتحدة ووسائل إعلامها لدى حكام بقية دول أمريكا اللاتينية (بل ولدى الشعب الأمريكى نفسه) من هذا العفريت الذى يحكم كوبا، ونظامه الشرير، ولتأمل بلايين الدولارات

التي أنفقتها حكومات تلك الدول على الأسلحة لحماية نفسها من هجوم مسلح من الخارج أو الداخل قد تقوم به العناصر الموالية للنظام الكوبي؟

الآن وقد أصبحت الشيوعية خبيرا منسياً ، وزال خطرهما ولم يعد من الممكن تهديد الناس به ، ما مصير صناعات الأسلحة ، وما مصير تجارها؟ إن الحلم الجميل بأن تتحول هذه الصناعات إلى صناعات مدنية ، وتنتج الملابس وتشييد المنازل وتصنع الجرارات بدلا من القنابل والمتفجرات لا يتعدى للأسف أن يكون حلما جميلا. ليس فقط، ولا في الأساس، بسبب صعوبات فنية، بل السبب الأساسي هو صعوبات اقتصادية بحتة.

فالملابس والجرارات لا يصل معدل الربح فيها إلى ما يقارب معدلات الربح في صناعات الأسلحة. ذلك أن الأسلحة لها ميزتان عظيمتان على الأقل:

الميزة الأولى : هي أنها سريعة الهلاك، بل كثير منها لا يمكن استخدامه أكثر من مرة واحدة، ومن ثم فالطلب عليها لا ينتهي .

والميزة الثانية : أن السباق بين مستهلكي الأسلحة على الفوز بالأفضل والأحدث والأقوى، لا ينتهي هو الآخر.

ففي الملابس أو السيارات، مهما بلغت رغبتك في التفوق على جارك يمكنك مع ذلك أن تقنع وترضى بأن تكون ملابسك أو سيارتك أقل بعض الشيء من ملابس جارك أو سيارته. ولكن هذا لا يصلح في الحرب: إذ لا فائدة من تملك طائرة، مهما بلغت كفاءتها ومهما كان سعرها، إذا كان عدوك يملك طائرة أفضل منها. وكلتا هاتين الميزتين سيفتحان الباب واسعا أمام صناعات الأسلحة وتجارها لتحقيق أرباح لا يمكن تحقيق مثلها في أي مجال آخر.



تواردت هذه الأفكار على ذهني عندما قرأت يوما ما نشرته الصحف البريطانية عن فضيحة بيع شركات السلاح البريطانية لمختلف أنواع الأسلحة لإيران والعراق ، في نفس الوقت ، أثناء حربهما التي استمرت ثمانى سنوات ، رغم إعلان الحكومة البريطانية عن التزامها بحظر بيع الأسلحة لهما . ليس هذا فحسب بل بلغ الأمر أن ثبت على نحو قاطع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم بالأمر وتتكتم عليه ، وأن وزارة الصناعة والتجارة البريطانية التي تقع عليها مسؤولية إعطاء تصاريح التصدير لبعض السلع الاستراتيجية ، كانت تعطى التصريح ببيع هذه الأسلحة على أساس أنها كانت تباع للبرتغال ، وهى تعلم جيدا بأن المشتري الحقيقي هو إيران والعراق . إن القضية الأساسية هنا ليست مجرد قضية نفاق ممقوت ، وقول شيء يناقض تماما ما تفعله ، والتظاهر بالعمى والفضيلة وأنت تعارس عكسهما تماما ، بل القضية الأساسية فى نظرى هى التساؤل عما إذا كانت حرب إيران والعراق هى نفسها ، من صنع منتجى الأسلحة وتجارها . إذ ما الذى يمكن أن يفعله صناع الأسلحة وتجارها إذا لم يجدوا من يشتري بضاعتهم ؟ وما الذى يمنعهم ، ولديهم ما يكفى من المال والنفوذ ، من الضغط على حكوماتهم من أجل أن تتخذ من السياسات ما ينشئ حربا لم تكن موجودة ، أو يلهب نزاعا كان تافها ، أو يوقظ عداوة كانت خامدة ؟ والحكومات على أى حال ، مسؤولة قبل كل شيء ، عن توفير فرص العمل لعمالها ، وتحقيق مستوى عال من الرفاهية لمواطنيها ، ولو كان هذا على حساب أن يقتل بعض الإيرانيين بعض العراقيين ، أو العكس ، خاصة إذا كانت الدولة تمر بظروف أزمة اقتصادية ، والبطالة منتشرة والأسواق فى كساد .

عندما أصبح (فاكلاف هافيل) رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا ، كان يحلم بتطبيق المبادئ النبيلة التي يؤمن بها، وأن يجعل السياسة تابعة للأخلاق وليس العكس، ولكنه أصيب بخيبة أمل عظيمة واضطر إلى تغيير رأيه عندما اكتشف أن مدينة من مدن تشيكوسلوفاكيا، يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على صناعة الأسلحة، وأن البطالة ستصيب عمالها جميعا، إذا توقفت المدينة عن بيع الدبابات لسوريا.

من المفيد أن نفكر في كل هذا من حين لآخر. إذ حتى لو لم يكن لدينا في بعض الظروف، ما يمكن أن نفعله لتغيير ما يحدث ، فلا أقل من أن نحاول أن نفهم ما يحدث.

(٨)

## ما أعظم هذا النظام !

قرأت بعض التحقيقات المذهلة التي نشرت عن جنود ما يسمى بقوات التحالف التي حاربت في الخليج في ١٩٩١ ثم عادت إلى بلادها في أوروبا أو أمريكا، بعد أن حطمت ما حطمت وأحرقت ما أحرقت وأشبعتم العراقيين تقتيلا وتدميرا. لا ينكر أحد بالطبع قوتهم التدميرية الخارقة، وكفاءة طائراتهم ودباباتهم المذهلة، ونيرانهم المدهشة، بل ولا بأس من الاعتراف أيضا بقدرتهم العالية على التنظيم الدقيق، سواء تبدي الأمر في توقيت حشد الجنود أو إطلاق النار أو توزيع المؤن.. الخ.

ولكن هؤلاء الجنود جميعا ما أن تركوا طائراتهم ودباباتهم ووضعوا مدافعهم الرشاشة جانبا حتى ظهروا على حقيقتهم. وهذه الحقيقة، كما يجب أن يتوقع المرء، لا تختلف لحسن الحظ عن حقيقة أى إنسان على ظهر الأرض، قوة وضعفاً، وإذا بهم قد دفعوا هم أنفسهم، ولا زالوا يدفعون ثمنا باهظا لما فعلوه أو بالأحرى لما أمروا بفعله في الخليج. وإذا بالمرء منا لا يعرف أيهما أحسن حالا: المراقى الذى دفتته الدبابات الأمريكية وهو لا يزال حيا في خندقه، أم الجندي الأمريكى أو الإنجليزى الذى عاد إلى بلاده منتصرا، واستقبله أهله بالعناق والزهور، ولكن ظهر بعد أيام من وصوله أن روحه قد ماتت قبل أن تطأ قدمه أرض بلاده.

□□□

خلال حرب فيتنام فقدت الولايات المتحدة ثلاثة وخمسين ألف جندي ولكن كان عدد حالات الانتحار بين الجنود الأمريكيين العائدين من فيتنام أكثر من ضعف هذا العدد (١١٠ ألف). وفى حرب الخليج كان عدد البريطانيين الذين اشتركوا فى القتال ثلاثة وأربعين ألفاً، عاد كلهم تقريباً إلى بلادهم فإذا بشيء مماثل لما حدث للأمريكيين الذين عادوا من فيتنام، يحدث لهؤلاء الإنجليز العائدين من الخليج.

فقد لاحظ بعض المتصلين بالجنود البريطانيين العائدين، تكرر حالات الانتحار وأعمال العنف بين هؤلاء الجنود وعائلاتهم فكُونوا جمعية سموها جمعية مواجهة الأزمات الناجمة عن حرب الخليج، وأعلنوا فى الصحف أنهم على استعداد لأن يقدموا مختلف أنواع المساعدة لمن يتصل بهم من أسر العائدين، أو من العائدين أنفسهم، فإذا بهم يتلقون كل يوم مالا يقل عن عشر مكالمات تليفونية، تتزايد يوماً بعد يوم، من أم أو زوجة أو أخت يطلبن النجدة العاجلة لإنقاذهن، أو إنقاذ الابن أو الزوج أو الأخ العائد من الخليج.

وتدور هذه الاستغاثات حول محاولات انتحار، أو اعتداء الجندي العائد بالضرب على أقرب الناس إليه، كالزوجة أو الأم، أو قيامه بالاعتداء الجنى على الأقارب، أو تهديده للأخ أو الزوجة بالقتل، أو القيام بسرقات مسلحة أو الاستسلام لحالة من الهذيان المستمر، أو شرب لا ينقطع للخمر، أو فقدان أى اكتراث بأمور الحياة اليومية، والتوقف عن دفع أقساط منازلهم أو عن تسديد فواتيرهم، أو القيام ببيع سياراتهم أو ممتلكاتهم الأخرى بأسعار مضحكة أثناء شربهم الخمر فى البارات..

الخ.

اتصلت زوجة تليفونيا بهذه الجمعية وهى تبكى قائلة: إن زوجها الذى كان قبل سفره إلى الخليج رجلاً لطيفاً ودعماً، عاد من الخليج وكان به لوثة، فهو يطيح فيها ضرباً، ثم يأتى بمدسه ويهددها بالقتل، وتتصل أخرى قائلة إن زوجها اعتدى جنسياً على ابنته البالغة من العمر ثمانى سنوات، فلما فاجأته زوجته وهو يرتكب هذا الفعل انفجر باكياً وتوسل إليها أن تتصل بالنوليس لتستدعيهم ليقبضوا عليه ليحموا عائلته منه وليحموه هو من نفسه.

امراً أخرى فى الأربعين من عمرها، اتصلت بهم لتقول إن ابنها البالغ من العمر ١٩ سنة عاد إليها من الخليج وكأنه سليم، ثم اكتشفت أنها فى الواقع قد فقدته. قالت إنه كان قبل ذهابه ودوداً مرحاً فإذا به بعد عودته يحاول أن يقتل نفسه مرتين، ويجرى فى البيت حاملاً سكين المطبخ، ويمتدى على رجال من قريته، فلما قبضوا عليه اكتفوا بتغريمه ٣٧٥ جنيتها بسبب (أدائه الممتاز فى حرب الخليج).

وهكذا إلى ما لا نهاية : امرأة تقول إن زوجها لا يكف عن رؤية جثث العراقيين فى مخيلته وكأنه لا زال فى الخليج، وأخرى تطلب المساعدة فى العثور على مأوى لها هى وطفنها لأنها لا تستطيع أن تعيش بعد الآن فى نفس المنزل مع زوجها الذى فقد صوابه. وبعض الأمهات والزوجات ينفجرن بالبكاء فى التليفون وبعد أن يبدأن فى الكلام يتوقفن ويرفضن النوح بأسماهن وينهين المكالمة فجأة. ومنهن من يخاف إخطار رؤساء الجنود العائدين خوفاً من تعريضهم للعقاب أو فقدانهم لفرص الترقية.



اختلفت التفسيرات التى قدمها المحللون النفسيون البريطانيون لانتشار هذه الحالات. قال البعض إن الإنسان ليس مدافعاً راشحاً يستطيع

تشغيله أو إيقافه حسب الطلب . إنك لا تستطيع أن تقول له اقتل، ثم تقول له توقف عن القتل، وتتوقع أن يطيعك كما يطيعك المدفع الرشاش، بل لابد ان يكون لهذا أو ذاك آثار فى سلوكه لم تكن فى حسابك.

وقال آخر، من المسؤولين عن الجمعية التى أشرت إليها ، إن بعض هؤلاء العائدين من الخليج كانوا بعد أن يقتلوا الجنود العراقيين يغرزون سنكى بندقيتهم فى جثة العراقي لمجرد أن يكتشفوا نوع الصوت الذى يمكن أن ينتج عن ذلك. ثم يرحلون بعد أيام قليلة من هذا إلى بلادهم ويجدون أنفسهم فى الفراش مع زوجاتهم، فبماذا عساهم يشعرون؟ وما الذى يمكن أن تتوقعه منهم؟ إن الأمر كان مختلفا فى حرب الفولكلاند، إذ أن ٩٠٪ من الجنود العائدين عادوا على ظهر السفن ، ومن ثم قضوا عدة أسابيع فى الطريق كان لديهم خلالها فرصة تبادل الحديث عن تجاربهم فى الحرب وما مروا به من فظائع، وقد كان هذا نوعا من العلاج الجماعى . أما هؤلاء العائدون من الخليج ، فإنهم يجدون أنفسهم مع زوجاتهم بعد بضع ساعات من قيامهم بحرق العراقيين.

قال آخر إن أحد أسباب الأزمة النفسية التى يشعر بها هؤلاء هو شعورهم بالحيرة الشديدة إذ يرون أن المهمة التى أرسلوا من أجلها، وعلى الرغم من كل ما ارتكبه من فضائع، لم تتحقق. فقد قيل لهم إن الغرض من الحرب كلها هو إسقاط صدام حسين ووضع حدّ لحكمه الديكتاتورى ، ومن أجل هذا قاموا بقتل الآلاف المؤلفة من الناس، وهاهو ذا صدام حسين لا زال يحكم العراق. ففيم كان هذا الأمر برمته ؟



بعد أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت، وكانت القوات الأمريكية تتدفق على الخليج بأعداد خيالية، ألح الصحفيون على الرئيس بوش في أن يذكر لهم السبب الحقيقي لهذا التواجد الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج ، فقال لهم في النهاية إن الهدف يتلخص في كلمة واحدة (jobs) ، أي خلق فرص عمل أكبر للأمريكيين. وقد يؤخذ هذا على أن المقصود به حماية الأسواق التي تصدر إليها السلع الأمريكية من منافسة المنافسين، أو فتح أسواق جديدة أمامها، أو توفير بترول رخيص يساعد على انتعاش الاقتصاد الأمريكي ومن ثم خلق فرص عمل أكبر، أو مجرد خلق سوق جديدة أمام تجار الأسلحة وزيادة الطلب على صناعة السلاح في الولايات المتحدة ، مما يزيد بدوره من فرص العمل المتاحة للأمريكيين.

قلت لنفسى: ياله من نظام بديع، هذا الذي لا يجد أمامه وسيلة لخلق فرص عمل جديدة أفضل من هذه الوسيلة !

## كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

- ١ - مقدمة إلى الاشتراكية ، مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادى ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣ - الاقتصاد القومى ، مقدمة لدراسة النظرية النقدية ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .
- ٤ - الماركسية ، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية السياسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٥ - الشرق العربى والغرب ، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .
- ٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية ، وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
- ٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٤ .

- ٩ - هجرة العمالة المصرية ( بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى )  
مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .
- ١٠ - قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار  
على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٨٧ .
- ١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة  
مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ١٢ - مصر فى مفترق الطرق ، دار المستقبل ، القاهرة ١٩٩٠ .
- ١٣ - العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٤ - السكان والتنمية ، بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو  
السكان مع تطبيقها على مصر ، المؤسسة الثقافية العمالية ،  
معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .
- ١٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية ، المؤسسة  
الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .
- ١٦ - الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .
- ١٧ - معضلة الاقتصاد المصرى ، دار مصر العربية للنشر ، القاهرة  
١٩٩٤ .
- ١٨ - شخصيات لها تاريخ ، دار رياض الريس للكتب والنشر ،  
بيروت ١٩٩٧ .
- ١٩ - ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة  
١٩٩٨ .
- ٢٠ - المثقون العرب وإسرائيل ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨ .

## باللغة الإنجليزية :

1 - Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab world, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية في ١٩٧٦ ، وحاز على جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦).

4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coedited with G. MacArthur, a Special Issue of World Development, Oxford, February, 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, with Elizabeth Taylor Awny, International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

## كتب مترجمة :

- ١ - التخطيط المركزى : تأليف جان تمبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى ( بالاشتراك ) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقبلية المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت ، بالاشتراك ، الصندوق الكويتى للتنمية الكويت ، ١٩٨١ .